لفظا هنا والحق المتجه ان رفع الخبر في ذلك وفي نحو ان زيدا وان عمرا قائمان
انما هو بمجموع الحرفين لا بكل اذ لا يعقل معمول لعاملين لامتناع تثليث
ولا مختلفين لاستحالة اثر بين مؤثرين مطلقا ولان قائمان لكونه مثنى
لا يخبر به عن كل من الاسمين لكونه مفردا بل عن مجموعهما فيلزم كونه
معمولا لمجموع الحرفين وكذا يجوز زيد وزيد او وعمرو قائمان فالرافع
للخبر مجموع الاسمين مثلا الزيدان قائمان ولا فرق الا ان التثنية في
الاول بحرف العطف وفي الثاني بالصيغة ولا اثر له اه واقتصر في
المغني على تقدير خبرين عند غير سيبويه   فاما الرفع اي رفع
الثاني مع فتح الاول   على محل لا مع اسمها الخ فالعطف من عطف
المفردات والخبر المحذوف مثنى مخبر عنهما معا وفي عبارة الش هنا
وفيما ياتي التسمح المتقدم بيانه والمحل في الحقيقة للاسم فقط
باعتباره قبل دخول لا فلا تغفل   فان محلهما الخ نقل سم عن
الدماميني ان الامر كذلك عند سيبويه مع المضاف وشبهه وهذا
ايضا فيه التسمح المتقدم وفيه بعد عند يه نظر لانه يلزم عليه
عدم عمل هذا المبتدا في شيء عند سيبويه لان رفع الخبر بلا عنده
كغيره اذا كان اسمها مضافا او شبهه كما مر الا ان يقال النافي
والمنفي كالشيء الواحد فعمل احدهما كانه عمل له الاخر ونظيره
غير قائم الزيدان فتامل   زائدة بين الخ فيه ان لا على هذا الوجه
من جملة المعطوف عليه فلا تسلط لها على المعطوف فكيف
تكون لا الثانية زائدة والجواب ان في الكلام تسمحا كما مر اذ قيام
والمحل للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا والعطف عليه فقط بهذا
الاعتبار ومن احاط بما قدمناه لم يشكل عليه هذا الجواب
وان اشكل على البعض قال الروداني والفرق بين لا الزائدة

ولا

ولا الملغاة اي الزائدة هي التي لا عمل لها اصالة والملغاة هي التي
لها عمل اصالة لكنها اهملت اه وظاهره ان الزائدة باقية على كونها
للنفي وينافيه قولهم الحرف الزائد هو الذي لا معنى له ولا
يختل الكلام بسقوطه الا ان يكون اغلبيا والاوجه الفرق بان
الزائدة يستغنى الكلام عنها بخلاف الملغاة فتامل   او بالابتدا
وليس للا عمل فيه اي بل هي ملغاة عن العمل في الاسم وان
كانت نافية للجنس لوجود شرط جواز الغائها وهو تكررها
قاله الدماميني وظاهر صنيع الش حيث جعل الرفع على هذا
الوجه بالابتدا دون العطف كما في الوجه الذي قبله ان يكون
المرفوع مبتدا مستقلا ليس معطوفا على مبتدا تقدم وذلك
على هذا ان يقدر لكل خبر لئلا يلزم توارد عاملين وهما لا والمبتدا
عند غير سيبويه والمبتدا الاول والمبتدا الثاني المستقل
عند سيبويه على معمول واحد هو الخبر هذا ما ظهر لي   او ان لا الثانية
الخ وعليه فخبر لا الاولى محذوف لدلالة خبر الثانية او بالعكس
والعطف من عطف الجمل ولا يصح ان يكون الموجود خبرا عنهما لامتناع
توارد عاملين على معمول واحد ولزوم كون الخبر مرفوعا منصوبا
واما النصب فبالعطف الخ وعلى هذا يجب عند سيبويه ان يقدر
لكل خبر على حدته فيكون الكلام جملتين ويمتنع عنده ان يقدر لهما
خبر واحد لان خبر ما بعد لا الاولى مرفوع عنده بما كان مرفوعا به قبل
دخول لا وخبر ما بعد الثانية مرفوع بلا الاولى لان لا الاولى ناصبة
لما بعد لا الثانية ولا الناصبة عاملة في الخبر عنده كغيرها فيلزم
ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز واما عند غيره فيقدر
لهما خبر واحد لان العامل واحد وهو لا الاولى كذا في شه الجامع لابي فلاح